مرونة الحكم الراشد وتعدد مجالات استخدامه بين الاقتصاد، السياسة والقانون

The flexibility of good governance and the multiplicity of its uses between economics, politics and law

مصطفى زغيشي [1]*، خليل سلطاني [2]

[1] المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار-إيليزي(الجزائر)، mostefa.zeghichi@cuillizi.dz

[2] جامعة الحاج لخضر 01- باتنة(الجزائر)، khalil.soltani@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/17 تاريخ القبول: 2022/11/17 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

إن مرونة الحكم الراشد وتعدد أبعاده خلق تباينا في وجهات النظر بالنسبة للدول ومختلف الفاعلين، حيث يمكن توظيفه في الاقتصاد، السياسة والقانون. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى مجالات استخدام المفهوم من خلال عرض التعاريف المختلفة للمفهوم، وعليه وجب طرح الاشكالية التالية: ماهي مجالات استخدام الحكم الراشد؟ لذلك اقترحنا الخطة التالية: المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد، المحور الثاني: مجالات استخدام الحكم الراشد، معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي والوصفي.

توصلنا في نتائجنا إلى أن مفهوم الحكم الراشد مفهوم مرن يمكن صياغته في سياقات متعددة منها الاقتصاد، القانون والسياسة، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد عليه كضمان للدول للوفاء بالتزاماتها اتجاه حقوق الأفراد.

كلمات مفتاحية: حكم راشد، إدارة، اقتصاد، سياسة، قانون.

Abstract:

The flexibility of good governance and the multiplicity of its dimensions created a divergence of views for countries and different actors, as it can be used in economics, politics and law. This study aims to try to reach the areas of use of the concept, and therefore the following problem must be posed: What are the areas of using good governance? To answer this problem, we proposed the following plan: The first axis: the concept of good governance, the second axis: the areas of using good governance, relying on a group of research methods such as the analytical and descriptive approach.

we found in our results that the concept of good governance is a flexible concept that can be formulated in multiple contexts, including the economy

* المؤلف المرسل

Law and policy can be relied upon as a guarantee for states to fulfill their human rights obligations.
Keywords: *Good governance; Administration; Economics; Politics; Law.*

1. مقدمة :

يرتبط الحكم الراشد بمجموع الآليات السياسية والاقتصادية والإدارية ضمن الأطر القانونية التي تدعم المشاركة في اتخاذ القرارات بالاعتماد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (المشابقة و داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري"، 2012، صفحة 58)، فهي بذلك تعني إدارة شؤون الدولة والمجتمع لتلبية حاجيات السكان بشكل يضمن التوازن بين الحاجيات ومتطلبات البيئة التي يعيشون فيها.

ويُعنى الحكم الراشد (الحوكمة) بمجالات متعددة منها الاقتصاد والسياسة ثم القانون، وتختلف مفاهيمه باختلاف مجالات استعماله، ففي المجال الاداري مثلا تعني الحوكمة الإدارية تلك التدابير العقلانية والشفافة للإدارة بشكل يراعي التوازن بين تحسين ظروف الموظفين واحتياجاتهم من أجل تحقيق متطلبات المواطنين. فهو يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، كيفية اتخاذ القرارات، كيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم، فتضفي الشرعية على تصرفات السلطة وتحظى بتأييد المواطنين وقبولهم لكونها تستجيب لحاجاتهم وتطلعاتهم (HAID & and Others, 2021, p. 01)، وعليه فقد بات اليوم من الضروري تطبيق معايير الحكم الراشد لمواجهة التحديات والازمات الاقتصادية، القانونية والسياسية، الأمر الذي يحتم على الدول والحكومات تفعيل آليات الحكم الراشد لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تعدد مجالات استخدام الحكم الراشد جاء نتيجة الرغبة في معالجة مختلف المشكلات المرتبطة أساسا باتخاذ القرارات الحاسمة وكعلاج للأزمات والاختلالات المتكررة الاقتصادية منها والسياسية ثم القانونية، بما يتيحه من مقاربة مرنة لاحتواء جميع الفاعلين ضمن عملية تشاركية في التدبير العام لشؤون المجتمع بهدف تحقيق تنمية مستدامة. في هذا السياق وجب طرح الاشكالية التالية: **ماهي مجالات استخدام الحكم الراشد؟**

للإجابة على هذه الإشكالية اقترحنا خطة تتكون من محورين:

المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد؛

المحور الثاني: مجالات استخدام الحكم الراشد.

إن تعدد مجالات استخدام الحكم الراشد يطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمكن أن يكون مفهوم الحكم الراشد مفهوم شامل يمس الاقتصاد، القانون والسياسة؛
الفرضية الثانية: قد يكون الحكم الراشد علاجا للازمات المتعددة في الاقتصاد، القانون والسياسة؛
الفرضية الثالثة: قد يكون للحكم الراشد عدة مفاهيم ترتبط ارتباطا وثيقا بمجالات استخدامه.

1.2 أهمية الدراسة: يمكن تلخيص الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة فيما يلي:

- البحث في مفهوم الحكم الراشد باعتباره مفهوما مرنا يمكن توظيفه بحسب مجال استعماله؛
- محاولة الوصول إلى مقاربة شاملة للمفهوم تتفق واستعمالاته المتعددة؛
- إظهار مدى مساهمة الحكم الراشد في إيجاد الحلول العملية للمشكلات سواء الاقتصادية أو القانونية أو السياسية.

2.2 هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى معرفة ماهية الحكم الراشد بالنظر الى مجالات استخدام المفهوم باعتباره مفهوما حديثا نسبيا، جاءت به المؤسسات المالية المانحة كنتيجة حتمية لفشل الإصلاحات الاقتصادية في بعض الدول، ليصبح شائع الاستعمال بعد ذلك في الحقل السياسي ثم كشرط من شروط الحكم الديمقراطي، ليصبح فيما بعد أحد الركائز الأساسية في الحقل القانوني وكضمان من ضمانات حقوق الانسان.

3.2 المناهج المعتمدة: إنّ طبيعة الدراسة تفرض علينا استخدام مجموعة من المناهج جاءت على النحو التالي: تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المعتمدة في الدراسة، ودراسة التقارير، الاتفاقيات، الإعلانات، ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما المنهج الوصفي فقد تم استخدامه لوصف الظواهر والأحداث الحاصلة في البلدان التي عانت من هشاشة الحكم والفساد وأهم الأسباب المؤدية إلى ذلك.

2. مفهوم الحكم الراشد:

يتعلق الحكم الراشد أو "الحوكمة" أساسا باتخاذ القرارات بخصوص توجهات المجتمع ومؤسساته المختلفة، فهي تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم. قبل الخوض في التعاريف المختلفة للحكم الراشد من جوانبها المختلفة لا بد من التطرق للتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي للمفهوم.

1.2 التعريف اللغوي للحكم الراشد:

الحكم الراشد مفهوم مركب يتكون من مصطلحين هما: الحكمُ والرَّاشِد، بالتالي فإن التطرق للمفهوم من جانبه اللغوي يتطلب التطرق لكل مصطلح على حدى.

أولا– الحكم: مصطلح الحكم مشتق من فعل حكم يحكم، والحَكَمُ والحَاكِمُ والحَكِيمُ هي من صفات الله عز وجل ، وهو القاضي الذي يَحكُمُ الأشياء ويتقنها، والحُكْمُ: هو العِلْمُ والفِقْهُ والقَضَاءُ بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ وحَكَمَتْ بمعنى مَنَعَتْ و ردَّتْ، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكِمٌ لأنه يَمنَعُ الظالِمَ من الظُّلْمِ، وأصل الحكومة رَدُّ الرجل عن الظُّلْمِ (**مجمع اللغة العربية، 2004، صفحة 190**)، هكذا فإن اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) تضم كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبًا، وتقيمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة (**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2002، صفحة 102**)، أي الفهم العميق بالقواعد القانونية والأخذ بمفاهيم التمثيل والمساءلة لأنها جوهر الحكم. لذا فإن كلمة الحكم الراشد "الحوكمة" تعد الترجمة المقابلة لمصطلح اللغة الإنجليزية (Governance)، لأنها تتمحور حول ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، بأساليب اقتصادية، سياسية، قانونية، بعيدًا عن كل اعتبار ديني أو إيديولوجي يؤدي إلى الإخلال بالمعنى الدقيق للمصطلح.

ثانيا– الرَّاشِد: وفقًا لمعجم "لسان العرب" لابن منظور، الرَّاشِدُ أو الرَّشِيدُ: هو إصابة وجه الأمر والاهتداء إليه، والرَّشِيدُ من أسماء الله تعالى، يعني أنه تعالى هو من أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، والرُّشْدُ والرَّشَدُ والرَّشَادُ: هو نقيض الضلال والغي والفساد، فهو راشِد ورَشِيد: إذا أصاب وجه الأمر والطريق، لذا جاء وصف الخلافة الإسلامية بالخلافة الراشدة، فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي" عمر وأبو بكر وعثمان وعلي رحمة الله عليهم ورضوانه، وإن كان عامًّا في كل من سار سيرتهم (**أبي الفضل جمال الدين محمد ، ب س ن، صفحة 175**)، عليه فالحاكم الذي سلك مسلك الخلفاء الراشدين وكان حكمه نقيض الضلال والفساد فهو رَاشِدٌ ورَشِيدْ، والدولة التي يحكمها هي دولة راشدة.

والرَّاشِد في مصطلح الحكم الراشد صفة ألحقت بـ"الحكم" لتعطي وصفًا على أداء الحكومات واستجابتها لحاجات الشعوب التي نصّبتها، وينطوي التنصيب من قبل آخر منطقيا على إمكانية التنحية، الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم وأن الاستبداد موجب للعزل (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2002، صفحة 102).

2.2 التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد:

عرف مفهوم الحكم الراشد العديد من التعاريف التي سوقت لأفكار وتوجهات أصحابها، وعموما يمكن النظر إلى المفهوم من وجهة نظر مفكري وباحثي الغرب ثم وجهة نظر المفكرين والباحثين العرب.

أولا– الحكم الراشد نموذج للتكامل لخدمة مصالح المجتمع: يعتبر بعض الباحثين والمفكرين أن الحكم الراشد هو نموذج للتكامل بين مختلف الفاعلين يرتكز على مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب القطاع العام لخدمة مصالح المجتمع، بالتالي فهو يعكس تلك العلاقة المتبادلة بين القطاع العام وباقي الفواعل غير الحكومية لتحقيق الصالح العام، فقد عرفه "شارل فيليب دفيد"، على أنه « تشير إلى المؤسسات والعمليات التي يُحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموما إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية». فالحكم الراشد إذا هو آلية لحل مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع وذلك باستخدام المعايير والمبادئ والقواعد والقوانين **(CHARLES-PHILIPPE, 2013, p. 377).**

في حين عرفه "فرانسوا كسافي مريان"، على أنه: « يشير إلى التسيير الفعال، بحيث يتشارك الأعوان على اختلاف طبيعتهم والمؤسسات العمومية، ويجعلون مواردهم بصفة مشتركة وكل خيراتهم وقدراتهم وكذلك مشاريعهم تخلق تحالفًا جديدًا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات» (العلجة ، 2013، صفحة 37).يشير هذا التعريف إلى وجود فواعل إلى جانب الدولة من قطاع خاص ومجتمع مدني تساهم في رسم السياسات وتنفيذ القرارات، وهو اتجاه حديث نسبيا مقارنة بباقي الاتجاهات الأخرى التي لم تأخذ بعين الاعتبار مشاركة فواعل أخرى إلى جانب الدولة.

ثانيا– الحكم الراشد يرتبط بمؤشرات لتسيير شؤون الدولة على كافة المستويات: تتباين التعاريف حول مفهوم الحكم الراشد لدى المفكرين والباحثين ما سمح بتوظيفه في عدة مجالات تتعلق بالحكم والإدارة، الاقتصاد، السياسة والقانون، لارتباطه بمؤشرات لتسيير شؤون الدولة على كافة المستويات وعلاقتها بمختلف الفواعل وما يحتويه من معايير المساءلة والشفافية والمحاسبة والمشاركة التي تعد عناصر أساسية في تحقيق رضا المجتمع.

فقد عرف "حسن كريم" الحكم الراشد على أنه: «ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم» (حسن ، 2006، صفحة 96). إن هذا التعريف تناول المفهوم على أنه محصور

في فواعل محددة وهي القادة السياسيين والاطارات الإدارية التي تعمل على تحسين حياة المواطنين ورفاهيتهم، وهذا بمشاركتهم ورضاهم.

أما الأستاذ " زهير عبد الكريم الكايد" فيعتبر المفهوم على أنه يتعلق بالأفكار والتوجهات ومجالات الاستخدام، وعموما فهو يتعلق بآليات اتخاذ القرارات التي تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وتنطوي على المساءلة، وتخضع لسيادة القانون والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام، و يُعني بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة، بذلك فهو يعكس مناخًا مجتمعيا ديمقراطيا يتفاعل فيه كافة أطراف المجتمع ومكوناته الأساسية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع (الكايد، 2003، صفحة 16).

ويعتبر "حميد فاضل حسن" أن الحكم الراشد عنصرا من عناصر قوة الدولة للارتقاء بالمجتمع بوجود هياكل قانونية وتشريعية بمشاركة منظمات المجتمع المدني. وعليه تم تعريفه على أنه: « عنصرا من عناصر قوة الدولة إذا ما تزامنت مع الشفافية والمساءلة، كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمع، وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعية و حرية إنشاء الروابط والجمعيات و المشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير ووجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة واعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الإدارات و توفير المعلومة الصحيحة وفاعلية إدارة القطاع العام فضلا عن التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني» (فاضل حسن، 2015، الصفحات 21-53).

فالحكم الراشد حسب هذا التعريف يمثل أحد عناصر قوة الدولة، إذا ما اقترن بالشفافية والمساءلة، المشاركة، والمحاسبة، حكم القانون، وهي مؤشرات الحكم الراشد والتي جاءت بها البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

3. مجالات استخدام الحكام الراشد: عرف مفهوم الحكم الراشد عدة تغيرات وتطورات ارتبطت أساسا بوظيفة الدولة وعلاقتها بمواطنيها، ليصبح استخدامه شائعًا في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة، وكحل حتمي لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية قبل أن ينتقل في استعمالاته إلى الحقل القانوني باعتباره ضمانة من ضمانات حماية حقوق الإنسان.

1.3 تطور مفهوم الحكم الرشيد: إن ما ميز تطور مفهوم الحكم الراشد "الحوكمة" أنه واجه صعوبتين رئيسيتين، الصعوبة الأولى هي أن الحكم الراشد متعدد الأبعاد تختلط فيها القوانين والاتجاهات والمعتقدات والسلوك البشري، أما الصعوبة الثانية فهي أن معظم العوامل المكونة للمفهوم تبنى بشكل رئيسي على الفهم

الذاتي لهذه العوامل (شعبان توق، 2014، صفحة 47)، ما فتح الباب لتوظيفه في مجالات مختلفة وفق اتجاهات متشعبة.

أولا–الحكم الراشد في الحقل الاقتصادي: إن ظهور مفهوم الحكم الراشد في سياسات وبرامج المؤسسات المالية الاقتصادية الدولية كان في حقيقته كأحد الشروط الأساسية لمنح القروض ومساعدة البلدان المقترضة. لقد تناولت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مفهوم الحكم الراشد ضمن سياقات معرفية متداخلة، يمكن حصرها فيما يلي:

– **البنك الدولي:** يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية دولية تناولت مفهوم الحكم الراشد، عبر سلسلة من التقارير والبحوث التي كان يعدها في مجال التنمية ومكافحة الفساد ثم حقوق الإنسان والديمقراطية. إن ظهور المفهوم في تقارير البنك الدولي عكس الأبعاد والتداعيات والأنشطة التي يرتبط بها البنك الدولي في سياسته ووظيفته، حيث ظهر المفهوم أول مرة سنة 1989 بمعناه الضيق المرتبط بالأبعاد الاقتصادية والإدارية من خلال التقرير الذي أعده خبراء البنك حول "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام"، لينتقل فيما بعد إلى معناه الواسع المرتبط بالأبعاد السياسية القائمة على حقوق الإنسان، وهذا بعد أن غير البنك سياسته ونظرته للمفهوم من خلال سلسلة التقارير التي جاء بها البنك لاحقا.

عرف البنك الدولي الحكم الراشد، في المراحل الأولى من ظهور المفهوم على أنه: " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" (World Bank, 1989, p. 69)، غير أن ما ميز المفهوم أنه كان يستعمل بمعنى قريب من الحكومة (عباس، 2012، صفحة 19)، وهو يعكس نظرة البنك الدولي اتجاه اقتصاديات البلدان النامية والتي كانت تعاني من أزمة الحكم.

– **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الحكم الراشد على أنه: « استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية» (C.REIF, 2004, p. 72)، فهي تسعى من خلال هذا التعريف إلى توفير بيئة مناسبة لتمكين القطاع العام والقطاع الخاص بلعب أدوارهما من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وهكذا فإن المنظمة تنظر إلى الحكم الراشد باعتباره قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي، تلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها (علي النسور، 2012، صفحة 219)، بما يضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من عوائد التنمية.

ثانيا– الحكام الراشد في الحقل السياسي: إن ظهور الحكم الراشد كمفهوم سياسي جاء نتيجة تغير سياسات المؤسسات المالية المانحة ووظائفها من حيث اهتمامها بمجال التنمية والاقتصاد إلى اهتمامها بحقوق الإنسان والسياسة، وطرح رؤية جديدة للتعاون الإنمائي بين البلدان المتقدمة وتلك السائرة في طريق النمو، آخذة بعين الاعتبار القيود البيئية والاهتمام بحاجات الفئات المحرومة، لذا أوجب ربط المعونة المقدمة للبلدان المستفيدة بوجود الحكم الراشد الذي يرتبط بدوره بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد.

إن صياغة المفهوم في الحقل السياسي أعطى للمفهوم تعريفًا واسعًا من حيث تطرقه إلى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالمجتمع والتي تستجيب لاحتياجات المواطنين ودوره في تعزيز التحرر من الخوف والعوز والفاقة بالإضافة الى التحرر من العنف والجريمة من أجل خلق بيئة آمنة وسليمة.

-**الأمم المتحدة** : لقد تناولت الأمم المتحدة الحكم الراشد باعتباره « ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتحسين حياة المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم» (عربي ، 2011، صفحة 371)، و في خطة التنمية لسنة 1994 تم تعريف الحكم الراشد على أنه: « تعني بالخصوص تصميم وتنفيذ إستراتيجية وطنية عامة من أجل التنمية، فهو يتعلق بضمان قدرة ونزاهة و موثوقية المؤسسات الأساسية للدولة الحديثة، وتحسين قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الوطنية وممارسة الوظائف الحكومية خاصة إدارة نظم التنفيذ، فهو ينطوي على المساءلة حول أعمالها وشفافية آليات صنع القرار» (General Assembly United Nations Organization, 1994).

بالتالي فإن الحكم الراشد حسب الأمم المتحدة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية التي ترتبط هي الأخرى بالتنمية من أجل تحقيق السلام في ثلاثة جوانب أساسية هي: الديمقراطية كوسيلة للتقليل من نشوب أي صراع داخلي عنيف، والتلازم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ثم المشاركة كمبدأ أساسي للتنمية (De Feyter, 2001, p. 15)، ليصبح بذلك المفهوم مفهوما تنظيميا لتدخلات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعريف وأسس الديمقراطية وعلاقاتها بالسلام والتنمية.

وفي ورقة السياسات العامة التي أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1997، عُرّف الحكم الراشد على أنه: « ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وهي تشمل آليات وعمليات ومؤسسات يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن

مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم» (United Nations Development Programme "UNDP", 1997, p. V) .

لقد لقي هذا التعريف تأييدا دوليا واعترافا كبيرا من قبل مختلف الفاعلين من منظمات دولية وفرق العمل المعنية بمسألة الحكم الراشد، ويبرز ذلك في إعلان الألفية الذي اعتمده قادة العالم سنة 2000، والذي اعترف بالصلة الوثيقة بين الحكم الراشد والتنمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى خطة التنمية لما بعد 2015 و التي ذهبت إلى أبعد من ذلك من حيث دور الحكامة الرشيدة في تكوين مؤسسات حكم فعالة، ونظم تستجيب لاحتياجات المواطنين ودورها في تعزيز التحرر من الخوف والعنف والجريمة (United Nations Development Programme "UNDP", 2014, p. 2).

-**صندوق النقد الدولي**: لقد تناول الصندوق مفهوم الحكم الراشد على اعتبارها مسألة اقتصادية وسياسية في آن واحد، من خلال الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وهو تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والاهتمام بمسألة حقوق الإنسان لإصلاح حوكمة الشركات.

فالحكم الراشد في نظر الصندوق هو مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون (International Monetary Fund "IMF", 2016, p. 01)، و يكون بذلك صندوق النقد الدولي قد اهتم بمسألة الحكم الراشد من زاويتين: الزاوية الأولى تعكس وظيفة الصندوق من حيث اهتمامه بالجانب الاقتصادي للمفهوم، الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أما الزاوية الثانية فتتعلق بالجانب السياسي للمفهوم، من حيث ارتباطه بحقوق الإنسان وإصلاح حوكمة الشركات (شعبان توق، 2014، الصفحات 53-54)، كشرطين أساسيين في برامج الإقراض التي يدعمها الصندوق.

- البنك الدولي : في تعريف آخر للبنك الدولي عُرفت الحكم الراشد على أنه "التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما، ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على أن تضع وتنفذ بفعالية سياسات سليمة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية" (Christiane & Charles , 2006, p. 52)، و بالتالي يكون البنك الدولي قد غير نظرته للمفهوم من خلال تجاوز حدود ولايته في تناوله للمفهوم والتي تمنعه من الخوض في المسائل السياسية، فأعطى للمفهوم بعدا سياسيا من خلال تناوله لحقوق الإنسان التي تعتبر الركيزة الأساسية للحكامة الرشيدة.

ثالثا– الحكامة الرشيدة في الحقل القانوني: تعتبر الديمقراطية والحكم الراشد نتاج الفكر الغربي الرأسمالي الليبرالي، فالديمقراطية الليبرالية التي تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لحكم القانون ومبدأ الفصل بين السلطات التي تضمن للشعب حقوقًا لا يمكن انتهاكها (**محمد فخري ، 2014، صفحة 51**) ، هي مبادئ تميز المجتمع الديمقراطي سوقتها الديمقراطية الليبرالية عبر مفاهيم لها علاقة بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- **الاتحاد الأوربي** : في إطار بيئة سياسية ومؤسساتية محترمة لحقوق الإنسان، لمبادئ الديمقراطية ودولة القانون، والتسيير الراشد لشؤون العامة، عرف الاتحاد الأوربي الحكم الراشد على أنه: « التسيير الشفاف والمسؤول للموارد البشرية، والطبيعية والاقتصادية والمالية بغرض التنمية العادلة والمستدامة، ويقتضي إجراءات اتخاذ قرارات واضحة على مستوى السلطات العمومية، ومؤسسات شفافة وخاضعة والالتزام بتقديم حساب "أي تقديم بيان"، وأولوية القانون في تسيير وتوزيع الموارد، وتدعيم القدرات من أجل وضع وإنفاذ الإجراءات الهادفة بصورة خاصة إلى الوقاية من الفساد ومحاربته» (Union Européenne, 2014, p. 24).

فالحكم الراشد حسب الاتحاد الأوربي لا يمكن تحقيقه في بيئة تفتقر لحقوق الإنسان، لأن هذه الأخيرة تحتوي على مجموعة القيم والمبادئ التي تضبط عمل الحكومة والجهات الفاعلة، وتشجع على المشاركة الواسعة، كما أن عملية التنمية تتطلب الشفافية والنزاهة والمساءلة، ووجود مؤسسات ديمقراطية، تعمل على محاربة الفساد والوقاية منه.

- **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:** عرفت المفهوم على أنه « قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي» (Committee on Evaluation of USAID Democracy Assista, 2008, p. 22) ، فالحكم الراشد حسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يهدف إلى تعزيز المساءلة من خلال تحسين المؤسسات الديمقراطية ومشاركة مجتمع المدني، و تعزز حقوق الإنسان من خلال الإصلاحات الديمقراطية، وتقوية ممثلي الأحزاب المحلية ودعم انتخابات حرة و نزيهة، و تشجع الحكم المحلي واللامركزية، وسيادة القانون، والشفافية، و إدماج الفئات المهمشة في كافة البرامج لتحقيق التماسك الاجتماعي، خصوصا في المجتمعات التي تمر بظروف خاصة، و هي عنصر جوهري في التنمية المستدامة والسلام الدائم.

2.3 مقاربات الحكم الراشد: إن التطرق لمقاربات الحكامة الرشيدة في الواقع العملي يسمح بمعرفة مجالات استعمال المفهوم ومميزات كل مقاربة عن الأخرى.

أولا– المقاربة الاقتصادية للحكم الراشد: إن الحكم الراشد كمقاربة ظهرت أول مرة في تقارير وكتابات البنك الدولي نتيجة اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد، ما شكل تحديًا أمام الدولة لضبط مواردها مقارنة بالحاجيات الاجتماعية المتزايدة، هذا ما استوجب البحث في إمكانية إعادة التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاجتماعية عن طريق الحكامة الرشيدة.

لقد عمل البنك الدولي على الربط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي المؤسسي، مع الأخذ بعين الاعتبار توفر مجموعة من المتطلبات المتمثلة في سيادة القانون والكفاءة والفعالية الإدارية، والمساواة والعدالة في توزيع الموارد والمساءلة والشفافية من جانب المؤسسات والأفراد والدولة (محمود أبو النصر، 2015، صفحة 41)، بالتالي فإن البنك الدولي يعتبر أن الحكامة الرشيدة جاءت بمقترحات "التفاوض والمشاركة" لزيادة مشاركة مختلف الفاعلين وتقسيم المسؤوليات، مما ينقصْ من أعباء الدولة ويحدث الانتقال الشرعي للقرارات والإجراءات من الجهات الحكومية إلى مختلف الفواعل المكونين لعملية الحكامة الرشيدة (LACROIX & OLIVIER, 2012, pp. 20-21)، بما يحقق مصلحة الفرد والدولة على حد سواء.

بذلك يكون البنك الدولي قد روج لمفهوم الحكم الراشد فيما بعد ليتم تداوله من قبل عدة فاعلين آخرين ومؤسسات دولية، التي قامت بتكييفه وفق احتياجاتها الخاصة فاكتسب المفهوم بعدًا سياسيا يرتكز على فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا– المقاربة السياسية للحكم الراشد: يعتبر اجتماع "أروشا" عام 1994، الاجتماع الإقليمي الأول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والذي انبثقت عنه الوثيقة الإستراتيجية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تتلخص في إعطاء الأولوية للجوانب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ثم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية **(POUILLAUDE, "La " bonne " gouvernance, dernier-né des modèles de développement. Aperçu de la Mauritanie Documents de travail 37, 1999, p. 03)**. على إثر هذا التحول الذي طرأ على مفهوم الحكم الراشد، أصبح يستخدم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي **(حسن ، 2006، صفحة 96)**، ونتيجة لتوسع حجم المجتمعات وتنوع احتياجات الأفراد الشيء الذي سبب عجزًا للحكومات في تلبية احتياجات المواطنين **(David M, 2009, p. 08)**، أصبح من الضروري إشراك فواعل أخرى من قطاع خاص ومجتمع مدني في إدارة شؤون المجتمع وتلبية احتياجاته.

بالتالي أصبح يشكل هذا التطور نقطة تحول في فهم العلاقة بين الدولة والفواعل الأخرى المشكلة لعملية الحكم الراشد، إذ أصبحت تعكس كيفية تفاعل الحكومات مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرارات (الكايد، 2003، صفحة 08) لأن فاعلية الدولة في معالجة قضايا متعددة كالفقر والتنمية المستدامة وبناء المؤسسات وتنمية القدرات، يرجع إلى تعزيز مشاركة الأفراد في المبادرات السياسية و اللامركزية وفي عمليات صنع القرارات (محمود أبو النصر، 2015، صفحة 42).

ثالثا– المقاربة القانونية للحكم الراشد: تقوم المقاربة القانونية للمفهوم على ضرورة وجود مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد مسار واختصاصات الهيئات الحكومية والتمثيلية وعلاقتها بمختلف الفواعل لتحقيق المشروعية على تصرفات هذه الهيئات، لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الحكم الراشد تقوم على فكرتين أساسيتين هما الاستجابة وبناء التوافق (**حسن ، 2006، صفحة 104**)، بالإضافة إلى فتح قنوات المساءلة لمناقشة تصرفات المسؤولين أمام المواطنين تأسيسا لدولة القانون (**سام ، 2014، صفحة 07**) ويحقق شرعية الحكم ورضى المحكومين الذين يحتكمون جميعا لمبدأ سيادة القانون، وهذا لن يتأتى إلا بتوافر العناصر التالية :

- **الحكم الراشد ضمان لحماية الفرد من انتهاكات سلطة الدولة:** لأن ضعف القدرات المؤسسية والفردية واستشراء الفساد بها يشكل انتهاكا لحقوق وحريات الأفراد، ما يستوجب انتهاج عملية إصلاح شاملة لهذه المؤسسات وتلك النظم القانونية المشيبة بقصور. وإضفاءً للشرعية على قرارات الحكومة تتولى المؤسسة التشريعية "البرلمان" بالإضافة إلى الاختصاص التشريعي عدة اختصاصات رقابية ومالية وتأسيسية (سامي حميد، 2015، صفحة 47) وذلك من خلال سن القوانين اللازمة للدولة (PAUVERT, 2017, p. 387)، و الموافقة على الميزانية (Devaux, 2002, p. 100) وتقديم أسئلة شفوية وكتابية إلى الحكومة وطلبات المناقشة العامة والاستجوابات وإنشاء لجان تقصي الحقائق (أبو المجد، 2015، صفحة 123)، كأدوات رقابية ناجعة تكريسًا للمحاسبة والمسائلة.

وضمن اختصاصه التأسيسي المتمثل في تعديل الدستور ،تجيز بعض الدساتير للبرلمان اقتراح تعديل الدستور ثم التصويت عليه قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي، انتهاء بالمصادقة على التعديل (سامي حميد، 2015، صفحة 60) هذا دون إهمال لباقي الاختصاصات الأخرى غير العادية كحالة الحرب أو حالة

الطوارئ مثلا، تحقيقا للممارسة الديمقراطية والحكامة الرشيدة، ووضع سياسات تلبي احتياجات المواطنين التنموية الحالية والمستقبلية.

وتقتضي الحكم الراشد تكريس مبدأ الفصل بين السلطات الذي يتجسد في استقلال السلطة القضائية الذي يتجلى في حياد القاضي واستقلاليته "الهيكلي والموضوعي" عن أي تأثير خارجي سوى لسلطان القانون ووجدان ضميره (الضاوي، 2013، صفحة 42)، لإرساء حكم القانون وتكريس دولة الحكم الراشد القائمة على استقلالية القضاء من خلال وجود سلطة قضائية قوية وعادلة ومستقلة و قادرة على إخضاع جميع الفاعلين للمحاسبة، ومساهمة القضاء المستقل في تحقيق الاستقرار السياسي وعدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية كونه الضامن الرئيس لسيادة القانون (عبدلي، 2011، الصفحات 43-45).

- **الحكم الراشد يعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية:** ترتبط مبادئ نهج حقوق الإنسان ومبادئ الحكامة الرشيدة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية، لأن الحكم الراشد يعمل على التغلب على الممارسات الإقصائية والمصالح الخاصة وتجعل أنظمة الحكم تتسم بخصائص المسؤولية والشفافية والشرعية والمشاركة العامة والعدالة والكفاءة، والتي تشكل في مجملها عناصر مهمة من الشرعية السياسية والمواطنة الديمقراطية مع حماية فعالة لحقوق الإنسان (Organisation des Nations Unies pour l'éducation, 2019, p. 80) .

وتشمل ثقافة حقوق الإنسان في إطار الحكم الراشد تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية، وضمان المساواة الحقيقية بين الجنسين وتكافؤ الفرص للنساء في كافة الميادين، وتمكين الشعوب من ممارسة مواطنة أكثر نشاطا وفعالية، وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية والانسجام بين مختلف الفئات المجتمعية الواحدة والصداقة بين الناس والأمم، بالإضافة إلى تعزيز نشاطات المؤسسات الدولية الرامية إلى إنشاء ثقافة السلام المبنية على قيم عالمية لحقوق الإنسان وعلى التفاهم الدولي والتسامح (Conseil de l'Europe, 2002, p. 20).

بالإضافة إلى ذلك فإن موضوع البيئة يعد من بين الاهتمامات الأساسية لموضوع حقوق الإنسان التي تتطلب توفير الرعاية الكافية من جانب الدول والوفاء بالتزاماتها بهذا الشأن، نظرا لارتباط هذا الحق بباقي حقوق الإنسان الأخرى كالحق في الحياة والغذاء والصحة ومستوى معيشي لائق، لأن الحق في بيئة سليمة ونظيفة مثلا يعتبر شرطًا مسبقًا لإعمال باقي حقوق الإنسان الأخرى ويمهد لها، وهو يملي على الدول واجبات إيجابية وأخرى سلبية تتمثل في إعمال هذا الحق عن طريق توفير الظروف البيئية السليمة والنظيفة بالإضافة إلى الامتناع على انتهاك هذا الحق.

لقد سمح التطرق إلى ماهية الحكم الارشد إلى معرفة مدى مرونة المفهوم من خلال سهولة استعماله في مجالات متعددة ليصبح بذلك عنصرا جوهريا لمعالجة مختلف المشكلات المرتبطة أساسا باتخاذ القرارات الحاسمة وإصلاح مؤسسات الدولة بالإضافة الى علاج الأزمات والاختلالات المتكررة الاقتصادية منها والسياسية ثم القانونية.

4. الخاتمة:

إن تعدد مجالات استخدام الحكم الراشد يعكس شرعية السلطة السياسية وقدرتها على التمثيل الحقيقي لأفراد المجتمع، ويسمح بخلق سياسات اقتصادية واجتماعية يستفيد منها المجتمع، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد والتوزيع العادل لمخرجاتها، ضمن أطر قانونية تستجيب لمتغيرات السوق ومتطلبات المجتمع على حد سواء، كما يأثر الحكم الراشد على طريقة عمل الأفراد والمؤسسات بغية الوصول إلى مجتمع عادل ومنصف، حيث يساهم الحكم الراشد في مجال حقوق الإنسان على توجيه ممارسات الدولة ومختلف الفواعل نحو حماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكها، وتقديم الجناة إلى العدالة كفالة لامتثال الدولة للقوانين الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الانسان. وعليه فإن مرونة المفهوم تظهر بشكل واضح من خلال استعماله كعلاج للأزمات والاختلالات الاقتصادية منها والسياسية ثم القانونية المتكررة وهذا بالاعتماد على معاييره التحليلية ومختلف الفاعلين (دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني) من أجل تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق ذكره خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي:

✓ إن مفهوم الحكم الراشد يعتبر مفهوما مرنا يمكن صياغته في سياقات متعددة تعكس توجهات أصحابها، على النحو الذي جاءت به المؤسسات المالية الدولية حيث قدمت المفهوم وفق صياغة اقتصادية في بداية الأمر ليتم صياغته فيما بعد وفق رؤية سياسية ثم حقوقية تخدم سياساتها في الدول المقرتضة.

✓ تفتقر آليات تسيير شؤون الدولة وعلاقتها بمختلف الفواعل إلى ضامنات للوفاء باحتياجات المجتمع وحماية حقوق الأفراد من أي انتهاك لسلطة الدولة أو أطراف أخرى.

الاقتراحات: لقد خلصت دراستنا إلى أن الحكم الراشد يعتبر مكون محوري من مكونات العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع. وعليه نقترح مجموعة من الاقتراحات التالية:

- تحقيقا لرضا الفرد والمجتمع من جهة وتحقيقا لشرعية تصرفات الدولة من جهة أخرى يستوجب الأمر الاعتماد على مرونة مفهوم الحكم الراشد التي تسمح باستعماله في مجالات متعددة تتعلق بالحكم، الإدارة، الاقتصاد، السياسة والقانون.
- ضرورة تفعيل الحكم الارشد ضمن مختلف آليات تسيير شؤون الدولة وعلاقتها بمختلف الفواعل باعتبارها ضامنا لحماية حقوق الأفراد من أي انتهاك لسلطة الدولة أو أطراف أخرى، كما تضمن الوفاء باحتياجات المجتمع التنموية والبيئية.

5. قائمة المراجع:

- C.REIF, L. (2004). *the Ombudsman, Good Governance and the International Human Rights System.* Netherlands: published by Martinus Nijhoff.
- De Feyter, K. (2001). *World Development law: sharing Responsibility for Development.* Oxford: published by intersentia.
- PAUVERT, B. (2017). *Droit constitutionnel : Théorie générale 5éme République : collection panorama du droit (8ème éditions).* Hauts-de-Seine: Librairie Studyrama, Hauts-de-Seine.
- CHARLES-PHILIPPE, D. (2013). *la guerre et la paix approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie.* Paris: Presse de sciences politiques.
- Christiane , A., & Charles , O. (2006). *Les indicateurs de gouvernance: usage et abus.* Paris: éditions du Développement Economiques (OCDE).
- Committee on Evaluation of USAID Democracy Assista. (2008). *Report Improving Democracy Assistance: Building Knowledge through Evaluation and Research, National Research Council of The National Academies Cooperation.* Washington: published by the National Academies Cooperation press.
- Conseil de l'Europe. (2002). *Repère : manuel pour la pratique de l'éducation aux droits de l'homme avec les jeunes.* Strasbourg : Les éditions du conseil de l'Europe (cedex).
- David M. (2009). *Deferranti and authrs How to improve governance: A new framework for analyses and action.* Washington: published by The Brookings Institution press.
- Devaux, E. (2002). *Finance Publique.* Paris: éditions Bréal Paris.
- General Assembly United Nations Organization. (1994, 05 06). *Agenda For Development, Report of the Secretary-General repport n° A/48/935 Forty-eight session.* New York: United Nations Organization. Retrieved from www.undocs.org.
- HAID, P., & and Others. (2021, 02 01). Re-focusing the Lens: Assessing the Challenge of Youth Involvement in Public Policy. Institute on Governance. Retrieved from www.IOG: https://www.iog.ca
- International Monetary Fund "IMF". (2016). *IMF and Good Governance.* Washington.: published by IMF. Retrieved March 14, 2016
- LACROIX, I., & OLIVIER, P. (2012). *La gouvernance : tenter une définition.* Québec: Presse université Sherbrooke.

- Organisation des Nations Unies pour l'éducation. (2019). *Rapport mondial des Nations Unies sur la mise en valeur des ressources en eau 2019 : Ne laisser personne pour compte.* Paris: Publication de l'UNESCO.
- POUILLAUDE, A. (1999). *"La " bonne " gouvernance, dernier-né des modèles de développement. Aperçu de la Mauritanie Documents de travail 37.* Bordeaux: Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordeaux IV.
- POUILLAUDE, A. (n.d.). *LA Bonne Gouvernance, Dernier né ds modèles de développement: Aperçu de la Mauritanie.* Retrieved from www.Myseiencework.Com.
- Union Européenne. (2014). *Accord de partenariat entre les membres du groupe des Etats d'Afrique, des Caraïbes et du pacifique, d'une part, et la Communauté Européenne et ses Etats membres d'autre part, « Accord de Cotonou » Signé à Cotonou le 23 juin 2000.* Strasbourg: publication de l'Union Européenne. Retrieved 06 23, 2000
- United Nations Development Programme "UNDP". (2014). *Governance for Sustainable Development: Governance and the Post-2015 Development Framework Discussion paper.* New York: published by the UNDP.
- United Nations Development Programme "UNDP". (1997). *Corruption and Good Governance discussions paper 3.* New York: published by the UNDP.
- World Bank. (1989). *From Crisis to Sustainable Growth, Report Sub-Saharan Africa.* Washington: published by World Bank.

- أبو المجد, أ .(2015) .*ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة: دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة* .القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .(2002) .*تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة* . عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية أيقونات للخدمات المطبعية.

- الضاوي, ص .(2013) .شرح وتعليق قرارات تعقيبية مراجع .*مجلة المرافعات المدنية والتجارية معدلة ومعلق عليها ومذيلة بفقه القضاء*.

- العلجة , م .(2013) .*السياسات الرشيدة والتنمية في الجزائر في الادارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات* .القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- الكايد, ز .(2003) .*الحكمانية :"Governance" قضايا وتطبيقات* .القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- المشابقة, أ & ,.داود علوي, ا .(2012) .*الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري* ."عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- أمين عواد المشابقة ، و المعتصم بالله داود علوي. (2012). *الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- بن مكرم ابن منظور الإفريقي أبي الفضل جمال الدين محمد . (ب س ن). *معجم لسان العرب المجلد الثالث*. بيروت: دار صادر للنشر.

- حسن , ك .(2006) .*مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية* .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر.

- زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية. (2016). تأثير تقانة المعلومات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(49)، 393.

- سام , د .(2014) .من دولة القانون إلى الحكامة الرشيدة "تكامل في الأسس والآليات والهدف ."*مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.7 .p ,

- سامي حميد, إ .(2015) .*الدور البرلماني للمرأة* .القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

- شعبان توق, م .(2014) .*الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الاصدار الأول* .عمان: دار الشروق للإنتاج والتوزيع.

- صليحة مبروك، و صابر شراد . (ديسمبر, 2019). تكنولوجيا المعلومات. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02 العدد 02*.

- عباس, س .(2012) .*البنك الدولي وصراع الإرادات: دراسة تحليلية لظاهرة البيروقراطية الدولية* .القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

- عبدلي, س .(2011) .*ضمانات إستقلالية السلطة القضائية بين الجزائر وفرنسا*) .ب.د.ن.(

- عربي , م .(31 04 ,2011) .الديمقراطية والحكامة الرشيدة: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية .*مجلة السياسة والقانون عدد خاص جامعة ورقلة*.371 .p ,

- علي النسور, ب .(2012) .*أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي "الأردن أنموذجا ."* عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

- فاضل حسن, ح .(31 12 ,2015) .الحكم الصالح: التضاد بين الفكر المثالي والواقع الفاسد –العراق انموذجًا .– *المجلة السياسية الدولية المجلد:28 العدد:29 الجامعة المستنصرية*.53-51 .pp ,

- مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط ط 4*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. تم الاسترداد من مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 190.

- محمد فخري , ر .(2014) .*الديمقراطية: مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات* .عمان: دار أمجد للنشر والتويع.

- محمود أبو النصر, م .(2015) .*الحكومة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة* .القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.